

رولاند فريدرش مدير شؤون الأونروا في الضفة الغربية:

لا نزال أكبر جهة فاعلة إنسانية على الأرض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية: إسرائيل ملزمة بتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال الأمم المتحدة بشكل عام، وأيضا من خلال الأونروا

الاستيلاء على مركز قلنديا، ليس مجرد انتهاك واضح للقانون الدولي ولكنه أمر شائن أيضا

٢٧ أغسطس/آب ٢٠٢٦ - تقرير

- كان مركز قلنديا للتدريب المهني في القدس الشرقية المحتلة، آخر المنشآت العاملة التابعة لوكالة الأونروا هناك، بعد أن أغلقت السلطات الإسرائيلية منشآت الوكالة الأخرى من مدارس وعيادات تخدم لاجئي فلسطين.
- يوم الثلاثاء ٢٤ آب/أغسطس دخلت السلطات الإسرائيلية إلى المركز عنوة واستولت عليه بشكل غير قانوني.
- الأمم المتحدة، وعلى رأسها أمينها العام، أدانت ذلك بأشد العبارات. وقالت إن دخول قوات الأمن المسلحة إلى منشأة تابعة للأمم المتحدة، دون الحصول على إذن أو موافقة المنظمة الأممية، أمر غير مقبول. وحثت حكومة إسرائيل على أن توقف فوراً تدخلها في منشآت الأونروا، وأن تخلي وتعيد جميع المنشآت المتضررة إلى الأمم المتحدة بدون تأخير.
- هذه الأفعال تأتي في سياق التشريع الإسرائيلي «المناهض للأونروا» الذي تم اعتماده قبل عام ونصف تقريبا.
- إغلاق المركز يحرم مئات الشباب الفلسطينيين من فرص التعلم ومن مستقبلهم. وأعرب عن أمله في أن تتحمل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة المسؤولية بممارسة الضغط لتمكين الأونروا من استئناف عملها بالمركز.

هذا انتهاك غير مقبول لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها

- في الوقت الحالي، لا تزال قوات الأمن الإسرائيلية داخل المركز إلى جانب مسؤولين إسرائيليين من بلدية القدس، وهم يقومون بأعمال وتعديلات على المنشأة. هذا انتهاك غير مقبول، كما أكد الأمين العام، لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. إنه يوم سيء للغاية لأن استمرار هذا الوضع سيحرم ٣٤٠ شابا من الضفة الغربية من حقهم في التعليم.
- ما نراه الآن هو محاولة للاستيلاء على مركز تدريب قلنديا. وكما نعلم جميعا، تتمتع مرافق الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم بامتيازات وحصانات بموجب القانون الدولي، وخاصة اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

التشريع الإسرائيلي المناهض للأونروا

- كان الأمين العام واضحا جدا في مطالبته بإعادة الوضع إلى ما كان عليه من قبل على وجه السرعة، حيث تعود خلفية ما حدث الثلاثاء إلى التشريع الإسرائيلي المناهض للأونروا الذي تم اعتماده قبل عام ونصف تقريبا.

ويجب فهم ذلك في سياق أوسع من الجهود التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية الحالية لوضع حد لأنشطة الأونروا في القدس الشرقية المحتلة.
منذ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٥ أنني وزملائي الدوليين من الأونروا لا يمكن أن نكون في مقر عملنا لعدم إصدار التأشيرات لنا.

■ تم إغلاق مدارس الأونروا الستة في القدس

شهدنا إغلاق التدريجي لمدارسنا الست في القدس الشرقية المحتلة مما حرم ٨٠٠ طفل من التعليم.

■ قطع المياه والكهرباء عن منشآت الأونروا في القدس الشرقية

في شهر كانون الأول / ديسمبر تم إدخال تعديلات على القوانين المناهضة للأونروا، بما في ذلك بند لقطع المياه والكهرباء عن منشآت الأونروا في القدس الشرقية.

■ تم السماح بالاستيلاء على مجمعنا في الشيخ جراح

تم السماح لقوات الأمن الإسرائيلية بالاستيلاء على مجمعنا، المقر الرئيسي في الشيخ جراح ومركز قلنديا للتدريب، حيث تم الاستيلاء على المجمع وتدميره جزئيا في يناير.

■ تم إغلاق عيادتي اللتان تخدمان ٤٠ ألف لاجئ في القدس

ثم شهدنا بالتوازي أيضا إغلاق عيادتي في القدس الشرقية اللتين تخدمان ٤٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعيشون في القدس الشرقية المحتلة.

■ تم الاستيلاء غير القانوني على مركز تدريب قلنديا

وهو منشأة فريدة من نوعها. إنه مركز تدريب الأونروا الوحيد المخصص لتوفير التدريب المهني للشباب من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. شباب استفادوا من التعليم المجاني، الذي يمنحهم الأمل، ومنظورا للمستقبل. وما رأيانه بالأمس ليس مجرد انتهاك واضح للقانون الدولي ولكنه أمر شائن أيضا لأنه يحرم المستفيدين الذين يعتمدون على الأونروا حرفيا من مستقبلهم.

■ هناك حرمة لمباني الأمم المتحدة

تلتزم أي دولة عضو في الأمم المتحدة وفقا لتعهداتها بموجب الميثاق، ولكن أيضا بكونها طرفا في الاتفاقية العامة، باحترام امتيازات وحصانات الأمم المتحدة. وهذا يعني، على سبيل المثال، حرمة مباني الأمم المتحدة، واحترام الحصانات المتعلقة بالموظفين والمركبات، كما هو الحال في أي مكان في العالم حيث نعمل.

■ رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية

أوضحت محكمة العدل الدولية في تشرين الأول / أكتوبر الماضي بوضوح في رأي استشاري أن إسرائيل ملزمة بتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال الأمم المتحدة بشكل عام، وأيضا من خلال الأونروا. إننا لا نزال أكبر جهة فاعلة إنسانية على الأرض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ثانيا، الالتزام بحماية موظفي الأمم المتحدة، ومن الواضح أن ذلك يشمل الأونروا كجهاز فرعي للجمعية العامة، وما رأيانه الثلاثاء وما يستمر في الحدوث هو عكس ذلك تماما. وأعتقد أنه من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن هذا يشكل سابقة عندما يتعلق الأمر بالتأكد من أن موظفينا يمكنهم العمل بطريقة آمنة، وحمايتهم في أي مكان آخر في العالم في سياق خطير للغاية. لذا فإن الأمر لا يتعلق فقط بالأونروا أو بمنشآتنا في القدس الشرقية المحتلة، بل يتعلق باحترام الدول الأعضاء لامتيازات وحصانات منظماتنا والنظام متعدد الأطراف بشكل عام.

■ كانت هناك إشارة سياسية قوية للغاية

قبل الاستيلاء غير القانوني على المركز، أي يوم الاثنين، تمكن وفد من الدبلوماسيين وممثلي الدول الأعضاء الذين زاروا المنشأة من رؤية التدريب الذي نقدمه وورش العمل. وكانت هناك إشارة سياسية قوية للغاية. ما نأمله هو أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية ممارسة الضغط، حتى نتمكن من استئناف عملنا في مركز التدريب.

■ الشيء الرئيسي هو إمكانية عودتنا إلى هذا المركز وتشغيله

لقد أدلى الأمين العام ببيان واضح للغاية أمس. ورأينا أيضا الكثير من البيانات الداعمة من قبل الدول الأعضاء، ولكن الشيء الرئيسي، ليس فقط البيانات التي تعد مهمة للغاية. الشيء الرئيسي هو إمكانية عودتنا إلى هذا المركز وتشغيله وخدمة الأشخاص الذين تم تكليفنا بخدمتهم من قبل الجمعية العامة.

■ حظر عمليات الأونروا وتواجدها وسياسة عدم الاتصال

هناك قانونان. الأول هو حظر عمليات الأونروا وتواجدها في ما تعتبره إسرائيل أرضا خاضعة للسيادة وينطبق ذلك على خدماتنا في القدس الشرقية المحتلة. ولا تعترف الأمم المتحدة باحتلال القدس الشرقية، كما لا تعترف بضمها.

وقد واصلنا منذ دخول هذه القوانين حيز التنفيذ في كانون الثاني / يناير ٢٠٢٥ القيام بكل ما في وسعنا لمواصلة خدماتنا في القدس الشرقية المحتلة. وللأسف، على مدى العام ونصف العام الماضيين، تقلص الحيز المخصص للأمم المتحدة بشكل عام في القدس الشرقية، وبشكل خاص للأونروا، بشكل كبير، ولم يتبق لنا حتى يوم الثلاثاء سوى منشأة واحدة، هي مركز قلنديا للتدريب.

ينص القانون الثاني على سياسة عدم الاتصال التي تمنع السلطات الإسرائيلية من الاتصال بالأونروا، ويؤثر ذلك على عملياتنا في قطاع غزة والضفة الغربية.

■ أكثر من ١١,٠٠٠ موظف يعملون كل يوم

نحن قادرون على الاستمرار في العمل في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وتقديم المساعدات الإنسانية الحيوية في غزة من خلال أكثر من ١١,٠٠٠ موظف يعملون كل يوم.

■ لدينا ٧٠,٠٠٠ طفل في برامج التعليم في حالات الطوارئ

في مجال التعليم، لدينا ٧٠,٠٠٠ طفل في برامج التعليم في حالات الطوارئ.

■ نقدم ٦٠,٠٠٠ استشارة صحية في قطاع غزة كل يوم.

نقدم نصف مياه الشرب في قطاع غزة وما زلنا ندير أكثر من ٧٠ مأوى.

■ العملية الإنسانية في قطاع غزة مستمرة

ولكن في ظل ظروف أكثر صعوبة لأننا غير قادرين على جلب الإمدادات الخاصة بنا كما اعتدنا قبل دخول سياسة عدم الاتصال حيز التنفيذ.

■ وبالمثل في الضفة الغربية، نواصل العمل.

■ لدينا ٤٦٠٠ موظف على الأرض.

■ نستمر في توفير التعليم. ندير ٩٠ مدرسة في الوقت الحالي بعد إغلاق المدارس الست في القدس الشرقية.

■ من المتوقع أن يبدأ ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ طفل العام الدراسي الجديد الأسبوع المقبل.

■ قدمنا العام الماضي ١,١ مليون استشارة صحية من خلال ٥٠ مرفقا صحيا.

■ مع الشركاء، وفرنا الحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية والدعم الغذائي العيني لأكثر من ٢٧٠,٠٠٠ مستفيد العام الماضي.

■ التنسيق المدني العسكري هو شيء لا يمكننا القيام به بفعالية

العملية في الضفة الغربية مستمرة أيضا. ولكن في ظل ظروف أكثر صعوبة. التنسيق المدني العسكري هو شيء لا يمكننا القيام به بفعالية بسبب سياسة عدم الاتصال كما اعتدنا، لكننا قادرون على الاستمرار.

■ أقدم أعلى درجات الاحترام لزملائي في الأونروا على الأرض

أقدم أعلى درجات الاحترام لزملائي في الأونروا على الأرض، من المعلمين والممرضين والأخصائيين الاجتماعيين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية الذين يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية كل يوم.

■ الشيء الذي نحتاجه هو استعادة الاحترام

الشيء الذي نحتاجه هو استعادة الاحترام من قبل جميع الدول الأطراف للأمم المتحدة بشكل عام ولوكالة الأونروا كوكالة مفوضة من قبل الجمعية العامة.

■ المجال الإنساني في الضفة الغربية آخذ في التقلص

نحن بحاجة إلى عكس اتجاه تقلص الحيز الإنساني. لقد تم فرض الكثير من القيود على مدار الـ ١٨ شهرا الماضية. وكما أوضحت، فإن بعضها يؤثر على الأونروا، ولكنه لا يؤثر فقط على الأونروا. المجال الإنساني في الضفة الغربية بشكل عام آخذ في التقلص. هذا هو الاتجاه الذي يجب عكسه.

■ لا يزال أكثر من ٣٤,٠٠٠ شخص نازحين حتى اليوم. نبقى على الأرض لدعمهم

نحن بحاجة إلى عكس اتجاه النزوح والتهجير القسري في الضفة الغربية الذي يؤثر جزئيا على المستفيدين من الأونروا. هناك ثلاثة مخيمات للاجئين في شمال الضفة الغربية تم تفرغها من سكانها حيث تم تهجيرهم قسرا. لا يزال أكثر من ٣٤,٠٠٠ شخص نازحين حتى اليوم. نبقى على الأرض لدعمهم.

■ اتجاهات خطيرة .. تخلق واقعا على الأرض

هذه اتجاهات خطيرة لأنها، إلى جانب التوسع الاستيطاني وبناء شبكات الطرق، تخلق واقعا على الأرض يجعل حل الدولتين غير قابل للتنفيذ أكثر من أي وقت مضى. وما نحتاج إلى رؤيته هو العودة إلى العملية السياسية، وتغيير الاتجاهات الخطيرة على الأرض حتى تتمكن من العودة إلى مسار سياسي يسمح من ناحية بحل عادل ومنصف للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن، ويسمح لنا أيضا بمواصلة عملنا على الأرض.

■ نحن مكلفون بالقيام بعملنا لعدم وجود حل سياسي للصراع

بعض القضايا التي نواجهها في الخطاب السياسي الحاد الذي نتعرض له تتعلق بحقيقة أن قضية لاجئي فلسطين هي بالطبع قضية عاطفية للغاية لكلا طرفي الصراع. ونحن مكلفون بالقيام بعملنا لعدم وجود حل سياسي للصراع.

■ الابتعاد عن حافة الهاوية التي نراها في الضفة الغربية

من المهم للغاية الابتعاد عن حافة الهاوية التي نراها في الضفة الغربية الآن والعودة إلى مسار ذي مصداقية نحو حل الدولتين وتقرير المصير الفلسطيني وفي نهاية المطاف الوصول إلى وضع لا تضطر فيه الأونروا كوكالة إلى القيام بعملها لأن الصراع يتجه نحو الحل.

انتهى